**المحاضرة الرابعة :**

 **العامل الاقتصادي والاجتماعي .**

يُجمع المفكرون على اختلافِ نزعاتهم ومناهجهم على أن العوامل الاقتصادية تلعبُ دوراً بارزاً في تحريكِ الصراع السياسي، ليس فقط على الصعيدِ الداخلي، بل على الصعيدِ الدولي أيضاً. لذلك فأن لهذه العوامل أبلغ الأثر في استقرار المجتمع من عدمهِ، فكلما كانت الأوضاع الاقتصادية للمجتمع مستقرة؛ ساعـد ذلك على تحقيقِ الاستقرار السياسي فيه. والعكس بالعكس، أي إذا كانت الأوضاع الاقتصادية للمجتمع غير مستقرة ومتردية؛ فأن ذلك لا يساعــد على تحقيقِ الاستقرار السياسي فيها، وهذه الأوضاع تعكس حالة التخلف الاقتصادي الذي تتصف به هذه البلدان.وتكمن جذور التخلف في نوعينِ من العواملِ **أولهما :** يتمثل بالظروفِ الداخلية التي تعيشها المجتمعات العربية مثل ضعف التراكم الرأسمالي الضروري لأي تطور اقتصادي، والدور السلبي الذي لعبته الطبقات والبُنى الاجتماعية المتخلفة، أضافة الى بعضِ القيــم والشروط الثقافية والنفسية التي سادت فترات طويلة في هذه المجتمعات. **أمـا الثاني :** فهو خارجي يتمثل بدورِ الاستعمار الذي عمل على الدمجِ القسري لاقتصاديات البلدان المتخلفة، وجعلها تابعة لاقتصاديات القوى الاستعمارية من خلالِ نهب المواد الأولية من أجلِ تثميرها في العمليةِ الانتاجية، وجعل هذه البلدان أسواقاً لتصريف المنتجات الصناعية.

وبعد حصولِ البلدان العربية على الاستقلالِ أستمرت حالة التخلف فيها، ويعود ذلك الى نوعينِ من الاسبابِ : **النوع الاول** خارجي مرتبط بالنظام العالمي الذي يضمن للدول الرأسمالية الصناعية المتقدمة مضاعفة احتكاراتها عن طريقِ أستغلال الدول النامية، والإبقاء على أوضاعِها الراهنة، أي أن تبقى مورداً أساسياً للمواد الخام والمواد الغذائية، وسوقاً رئيسية للمنتجات الصناعية الرأسمالية، وأن تضل أخيراً موطناً أساسياً لاستثمار رؤوس الأموال الأجنبية. **أماالنوع الثاني** من الأسبابِ فيتعلق بطبيعةِ الدول العربية وبناءاتها واستراتيجياتها، أي مرتبط بقدراتِها على تحقيقِ الاستقلال الاقتصادي، وإلغاء التبعية الإقتصادية لرأس المال الأجنبي، وإجراء تغييرات إجتماعية حقيقية تلائم مقتضيات التنمية الإقتصادية.

إن حالة التخلف والتبعية موجودة في كافةِ مجالات الحياة الحياةالإقتصادية في البلدان العربية سواء في القطاع الزراعي الذي يُعــد القطاع الأهــم، أم في القطاع الصناعي الذي هو بمثابةِ حجر الزاوية في عملية التنمية، أم في القطاعِ التجاري. وتتميزالهياكل الإقتصادية في الدولِ العربية بإعتمادها بدرجةٍ عاليةٍ على الروابطِ الخارجية، فالإنتاج الإقتصادي مُشَكل بصورةٍ تلبي الحاجات والطلب الخارجي، كما يتميز هذا الإنتاج بدرجةٍ عاليةٍ من التركيزِ السلمي من أجلِ التصدير. فضلاً عن ذلك تُشكل ظاهرة المديونية إحدى سمات التبعية والتخلف في كثيرٍ من البلدان العربية، ويزداد هذا الدين سنوياً بحيث لا تستطيع هذه الدول إيفاءه؛ لأنه لا يذهب أساساً لغرض توسيع القاعدة الإنتاجية، بل غالباً يُنفق لغرض تلبية الحاجات الغذائية الملحة أو للإنفاق على التسلح.

إن لأوضاع التخلف للهياكل الإقتصادية التابعة في البلدانِ العربية علاقة كبيرة بحالةِ عدم الإستقرار السياسي في غالبية هذه البلدان، وذلك من خلالِ محورين : يتمثلُ **الأول** من خلالِ المشاكل والأزمات التي تنتج من هذه الأوضاع. **والثاني** يرتبط بالمشاكل الناجمة عن عملياتِ التحديث والتنمية الإقتصادية التي تقوم بها الهياكل السياسية في هذه البلدان للقضاء على التخلفِ. وتُعــد الأزمات ( المشكلات ) الإقتصادية التي تُعاني منها الكثير من البلدان العربية المحور الرئيسي للمشاكل السياسية والإجتماعية والحضارية التي تتعرض لها هذه البلدان، ويأتي في مقدمةِ المشاكل السياسية ظاهرة عــدم الإستقرار السياسي. إن الأزمات الإقتصادية تتحول بسرعةٍ الى أزماتٍ سياسيةٍ، كما ترتبط حــدة الصراع السياسي بصورةٍ وثيقةٍ مع الأزماتِ الإقتصادية، وهذا يعني أن أي تحدي للنخـب والطبقات الحاكمة والمؤثرة في المجتمع يؤدي بصورةٍ مباشرةٍ الى صراعٍ حول السيطرة على جهازِ الدولة وصلاحيات الحكــم.

إن أبرز المشاكل الإقتصادية التي تتميـز بها البلدان العربية ظاهرة إنخفاض مستوى الدخل الفردي كمحصلة لإنخفاض مستوى الناتج القومي في الأقطارِ العربية ما عدا أقطار قليلة منها؛ مما ينتج عنها حالة الفقـر ( Povety ) التي يمكن أعتبارها من أهــم العوامل الرئيسة التي لها علاقة بالصراعاتِ الداخلية، وبالتالي تهديـد الإستقرار السياسي في هذه الأقطار حيث أن الكثير من الثوراتِ والإنقلاباتِ العسكرية وأعمال العنف السياسي الأخرى يكون الفقـر وتردي الأوضاع المعاشية للمواطنين الدافع الرئيسي لها. وهكذا أصبح الفقــر أحـد الأسباب المهمة لظاهرة عـدم الاستقرار السياسي في العديدِ من البلدان العربية. أضافه الى ذلك فأن البلـد المتخلف اقتصادياً لا يتمكن من إشباع حاجات سكان، لا سيما وأن ذلك يترافق مع الانفجار السكاني الذي تشهده البلدان العربية، وعلى عكسِ هذه الزيادة الهائلة فأن الموارد الاقتصادية لا تزيد بالقدرِ نفسه مما يخلق اختلالاً متزايداً في التوازن بين عدد السكان والموارد المتيسره وهذا يجر الى مشاكل اقتصادية واجتماعية، ويُسهم الى حدٍ بعيدٍ في إحداث الثورات والانقلابات في هذه البلدان. وثمة مشكلة اقتصادية أخرى يُعاني منها العديد من البلدان العربية هي مشكلة البطالة.

فالبطالة المستفحلة ولا سيما بين فئات الشباب والمتعلمين تؤدي في كثيرٍ من الأحيانِ الى الشعورِ بحالةٍ من الاضطراب النفسي والتوتر الانفعالي والإحباط. كما وتتحول هذه المشكلة من مشكلة خاصة الى مشكلةٍ عامةٍ مثيرة للاضطراب فتأخذ الجماهير العربية تتسائل عن سببِ عجز الهياكل السلطوية السياسية عن توفيرِ فرص العمل المناسبة لهؤلاء العاطلين، وإذا كانت هذه الهياكل السلطوية السياسية لا تستطيع إيجاد حلول مناسبة لهذه المشكلة؛ فهل يجوز لها أن تستمر في الحكمِ ؟ لذلك تولي الأحزاب والجماعات السياسية في البلدان وخاصة المحضورة منها اهتمامها بتنظيم الشباب العاطل وتُعبئهم ضد النظام من أجلِ الإطاحة بهِ والإتيان بنظامٍ آخرٍ يحل مشاكلهم.وهناك مشاكل اقتصادية أخرى قد تؤدي الى عدم الاستقرار السياسي في الأقطارِ العربية مثل إرتفاع الأسعار والتضخم وإنخفاض الرواتب والأجور وشحة البضائع الاستهلاكية والانتاجية؛ فتقود هذه المشاكل الإقتصادية الى مشاكلٍ سياسية كالتناقض بين الاحزاب السياسية، وعدم قدرة المكونات على السيطرة على الأوضاعِ الأمنية في الداخلِ، والفشل في تقديمِ الخدماتِ للمواطنين، واضطراب الماكنة الإدارية والخدمية؛ مما يؤدي الى سيادةِ شعورٍ عام بين اوساط الاحزاب والمنظمات السياسية وافراد الشعب بضرورةِ إجراء التغيير السياسي لوضع حد لهذه الاوضاع المتدهورة، وفي كثيرٍ من الأحيانِ توكل هذه المهمة الى المؤسسةِ العسكرية. وفي كثيرٍ من الأحيان تتداخل المشاكل الاقتصادية مع المشاكل الاجتماعية الناجمة عن التعددية؛ مما يؤدي الى اضعافِ الاستقرار السياسي ومثال ذلك ما يحدث بالدولِ العربية حيث تتداخل المشاكل الاقتصادية التي تعاني منها بعض البلدان العربية مع المشاكل الطائفية؛ مما يؤدي الى حدوثِ اضطرابات داخلية تهدد الاستقرار السياسي في هذه الدول.

والآن وبعد أن تعرفنا على أهمِ المشاكل الاقتصادية التي تثيرها حالة التخلف، وتأثيرها فيخلق أو تصعيد ظاهرة عدم الاستقرار السياسي. ننتقلُ الى بحثِ المشاكل الناجمة عن عمليةِ القضاء على حالةِ التخلف بواسطةِ التحديث والتنمية الاقتصادية.

**" مشاكل التحديث والتنميةالإقتصادية "**

لكي تستطيع الأنظمة السياسية في البلدان العربية أن تفي بوعودِها في مسألةِ القضاء على التخلف الاقتصادي والاجتماعي؛ فلابــد لها من دعـمِ جهود التحديث والتنمية، فضلاً عن أن هذه الأنظمة لا تستطيع المحافظة على شرعِيتها إلا من خلالِ التحديث والتنمية، وبذلك ستكون أكثر استقراراً وأقلُ عرضه للعنف السياسي، وأكثر تمسكاً بالمبادئ الدستورية، فلا جدال في أن الأقطار التي تمتلك مستويات عليا من التطورِ الاقتصادي والاجتماعي تتصف بكونِها أكثر هدوءاً واستقراراً من الناحيةِ السياسيةِ، وبناءاً على هذه الحقيقة يمكن القول أن التخلف الاقتصادي والاجتماعي هو المؤول الأول عن حالةِ عدم الاستقرار السياسي في الكثيرِ من البلدان المتخلفة؛ لذلك فأن التنمية الشاملة هي السبيل المؤدي الى الاستقرار السياسي في هذه البلدان.

ومع ضرورةِ التحديث والتنمية بالنسبةِ لتحقيق الاستقرار السياسي للدول العربية فثمة آثار سلبية يمكن أن تنجم عنها قــد تؤدي الى تصعيدِ حالةِ عدم الاستقرار السياسي في هذه الدول. فالتحديث غالباً ما يؤدي الى تزايد حجم ومجالات الصراع في المجتمعِ؛ نضراً لما ينتج عنه من تغييرٍ في وضعِ الجماعات داخل الدولة. فضلاً عما يخلقه من أدوارٍ وظيفيةٍ جديدة غالباً ما تتصارع مع الأدوارِ القديمة؛ مما ينتج مشكلة تتعلق بالمؤسساتِ والأبنية اللازمة لإدارة الصراع وتنظيمه، فإذا ما نجحت هذه المؤسسات والأبنية في أداءِ وظائفها؛ فأن ذلك يمكن من منعِ الصراعات من أن تنفجر بشكلٍ يُهــدد الاستقرار السياسي، وفي حالةِ الافتقار الى مثل هذه المؤسسات وعدم فاعليتها؛ فأن ذلك يؤدي الى تحريكِ الصراعات السياسية بسرعةٍ من المصنعِ أو الجامعة أو القرية الى القوةِ السياسية.

كما أن نطاق الفساد السياسي يرتبط بشكلٍ وثيقٍ بالتحديثِ الاقتصادي والاجتماعي الذي يؤدي الى إضعافِ البيروقراطية الحكومية؛ مما يخلق مناخاً عاماً يمهــد لإسقاط الحكومة وإجراء التغييرات فيها. بالاضافهِ الى ذلك فقـد أرتبط مع التحديثِ نشوء الطبقاتِ الوسطى الجديـدة التي كان لها الدور الحاسم في الإطاحةِ بالكثيرِ من الأنظمةِ التقليدية في بلدانِ الوطن العربي، ويكون موقف هذه الطبقات تجاه الأنظمة السياسية في البلدانِ العربية مُتغيراً تبعاً لمراحل التحديث المُختلفة، فهي **في البدءِ** ترتبط عادة بالنظام التقليدي الذي أوجدها وتتبع قياداته، **وفي مرحلةٍلاحقةٍ** تضغط للسير بسرعةٍ أكبر في طريقِ التحديث ويسير النظام ورائها مع مخاوفٍ متصاعدةٍ **وفي المرحلةِ الثالثة** تبدأ مطاليبها تنصبُ على القيمِ الأكثر حساسية للنظام التقليدي ويتطور توتر جدي، لكن طالما يبقى النظام ناجحاً فالطبقة الوسطى موالية له أو معارضة بصمتٍ، ولكن إذا ما ظهر خلل في جهودِ التحديث أو بسببِ فشل عسكري؛ فأن عناصر مهمة من تلك الطبقات تتجه الى القوى الثورية لتساعدها في الانقضاضِ على النظام السياسي وتقويضه وهذه هي **المرحلةالرابعة** من العلاقةِ بين النظام السياسي وهذه الطبقة.

ومثلما للتحديث محفزات لعدم الاستقرار السياسي في البلدان العربية فأن للتنمية الاقتصادية آثار سلبية يمكن أن تؤدي الى عدم الاستقرار السياسي أيضاً. هذه الآثار يوضحها ( **Huntington** ) بالآتي :

1. إن التنمية الاقتصادية السريعة تؤدي الى تمزق التجمعات الاجتماعية التقليدية ( العائلة، الطبقة، الطائفة...الخ ) فهي بذلك تزيد من عددِ الأفراد ذوي المنزلة الاجتماعية المنخفضة، والذين يعيشون ظروفاً اجتماعية تساعد على حالةِ التذمر.
2. تزيد من الحركة ( التنقل ) جغرافياً مما يؤدي الى إضعاف الروابط الاجتماعية وبوجهٍ خاص تشجع الهجرة السريعة من المناطقِ الريفيةِ الى المُدن والتي تحدثُ بدورِها عزلة وتطرفاً سياسياً.
3. تخلق أشخاصاً أثرياء جُــدد غير متكيفين تماماً مع الوضعِ القائـم، إذ يطمعون بسلطةٍ سياسيةٍ ومنزلة اجتماعية تتناسب مع موقعِهم الاقتصادي الجديـد.
4. تزيد من عدد الافراد الذين يتسم مستوى معيشتهم بالهبوطِ؛ مما يؤدي الى توسيعِ الفجوة بين الأغنياء والفقراء.
5. تزيد من مدخولات بعض الناس بشكلٍ مطلق وليس نسبي، وبذلك تزيد من عدم قناعتهم بالوضعِ القائم.
6. تتطلب التنمية الاقتصادية فرض قيود على الاستهلاك؛ وذلك لرفع مستوى التوظيف في رؤوس الأموال مما قــد يترتب عنه حالة من عدمِ الرضا لدى جمهور واسع من المجتمع.
7. تؤدي الى تفاقـمِ الصراعات القبلية والاقليمية حول توزيع الاستثمارات والاستهلاك.
8. تزيد من طاقاتِ التنظيمات الجماعية؛ مما يؤدي ذلك الى أن طلبات الجماعة تفرض بشكلٍ قويٍ على الحكومةِ التي لا تكون عندئـذ قادرة على تلبيتها.

وإذا نظرنا بمزيـدٍ من الإمعانِ الى هذه المشاكل يصبح من الضروري تصحيح أو تعديل الانطباع العام بأن عـدم الاستقرار السياسي منتج قانوني للعملية الإنمائية، فالحقيقة أن الاختلال في التنميةِ أو ما يمكن وصفه " بسوءِ التنمية " لا التنمية نفسها هو الذي يُسفر عن التوتراتِ والصراعاتِ والعنف، ويمكن تصحيح النتاجات السلبية للتنمية من خلالِ :

1. تعزيز التعاضـد الوطني ومحاربه الفساد بالوسائلِ التي تؤدي الى القضاءِ عليه وخاصة في صفوفِ الفئة الحاكمة والاستفادة من أجهزةِ الإعلام الرسمية.
2. تبني نظام ضرائب تصاعدي وسياسات اجتماعية أُخرى مثل توسيع نطاق التعليم العام والصحة العامة والإسكان، لا سيما للطبقات الفقيرة وبهذا فأن الفقراء حتى لو كانوا لا يستطيعون المشاركة في عمليةِ التنمية فبإمكانِهم التمتع بالعديـدِ من ثمارِها.